

Distr.
GENERAL

A/48/682
9 December 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والأربعون
البند ٧٧ من جدول الأعمال

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

تقرير اللجنة الأولى

المقرر: السيد ماكير كابوري (بوركينا فاسو)

أولا - مقدمة

١ - أدرج البند المعنون "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط" في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة عملا بقرارها ٥٨/٤٧ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.

٢ - وقررت الجمعية العامة في جلستها الثالثة المعقودة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، بناء على توصية المكتب، أن تدرج البند في جدول أعمالها وأن تحيله إلى اللجنة الأولى.

٣ - وقررت اللجنة الأولى في جلستها الثانية المعقودة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، إجراء مناقشة عامة لجميع البنود المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي المحالة إليها وهي البنود من ٥٧ إلى ٧٥ و ٧٧ و ٨٢. وجرى المداولات بشأن هذه البنود في الجلسات من ٣ إلى ١٤ المعقودة في ١٨ إلى ٢٢ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر (انظر A/C.1/48/SR.3-14). ونظر في مشاريع القرارات بشأن تلك البنود في الجلسات من ١٨ إلى ٢٣ المعقودة في ٣ إلى ٥ و ٨ و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر (انظر A/C.1/48/SR.18-23) وتم البت في مشاريع القرارات بشأن هذه البنود في الجلسات ٢٤ إلى ٣٠ المعقودة في ١١ و ١٢ و ١٥ و ١٦ و ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر (انظر A/C.1/48/SR.24-30).

٤ - وفيما يتصل بالبند ٧٧ كان معروضا على اللجنة الأولى الوثائق التالية:

(أ) تقرير الأمين العام عن تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط (A/48/514) و Add.1؛

(ب) رسالة مؤرخة ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة (A/48/353-S/26372)؛

(ج) رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لقبرص لدى الأمم المتحدة (A/48/564).

ثانيا - النظر في مشروع القرارين A/C.1/48/L.43 و Rev.1

٥ - في الجلسة ٢٤ المعقودة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر قدمت إسبانيا والبنان وإيطاليا والبرتغال وتونس والجزائر والجماهيرية العربية الليبية وفرنسا وقبرص ومالطة ومصر والمغرب واليونان مشروع قرار بعنوان "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط" (A/C.1/48/L.43). وفيما يلي نص مشروع القرار:

"تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

"إن الجمعية العامة،

"إذ تشير إلى قراراتها ذات الصلة، بما فيها قرارها ٥٨/٤٧ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢،

"وإذ تعيد تأكيد الدور الرئيسي لبلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط في تدعيم وتعزيز السلم والأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط،

"وإذ تعترف بالجهود التي تحققت حتى الآن وبالتصميم الذي تبديه بلدان البحر الأبيض المتوسط على تكثيف عملية الحوار والتشاور بغية حل المشاكل القائمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وإزالة أسباب التوتر وما ينجم عنها من تهديد للسلم والأمن،

"وإذ تعترف أيضا بالطابع الذي لا يتجزأ للأمن في البحر الأبيض المتوسط وبأن تعزيز التعاون فيما بين بلدان البحر الأبيض المتوسط بهدف تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع شعوب المنطقة سيسهم الى حد كبير في تحقيق الاستقرار والسلم والأمن في المنطقة،

"وإذ تعترف كذلك بأن التطورات الإيجابية الجارية في جميع أنحاء العالم، وبخاصة في أوروبا وفي الشرق الأوسط، يمكن أن تسهم في تعزيز إمكانيات توثيق التعاون بين أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط في جميع المجالات،

"وإذ تعلم بما حدث مؤخرا من تطورات إيجابية في عملية السلم الجارية في الشرق الأوسط،

"وإذ تعرب عن الارتياح إزاء الوعي المتزايد بالحاجة الى بذل جهود مشتركة من جانب جميع بلدان البحر الأبيض المتوسط من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي في منطقة البحر الأبيض المتوسط،

"وإذ تعيد تأكيد مسؤولية جميع الدول في أن تسهم في استقرار وازدهار منطقة البحر الأبيض المتوسط، والتزام تلك الدول بالامتنال لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ولأحكام إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة^(١)،

"وإذ تعرب عن قلقها إزاء التوتر المستمر والأنشطة العسكرية المتواصلة في أجزاء من منطقة البحر الأبيض المتوسط، التي تعوق الجهود الرامية الى تعزيز الأمن والتعاون في المنطقة،

"وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن هذا البند^(٢)،

"١ - تؤكد من جديد أن الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط متصل اتصالا وثيقا بالأمن الأوروبي وكذلك بالسلم والأمن الدوليين؛

(١) القرار ٢٦٢٥ (د - ٢٥)، المرفق.

(٢) A/48/514 و Add.1.

"٢ - تعرب عن الارتياح للجهود المتواصلة التي تبذلها بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط للإسهام بفعالية في إزالة جميع أسباب التوتر في المنطقة وفي إيجاد حلول عادلة ودائمة للمشاكل المستمرة في المنطقة بالوسائل السلمية، لتضمن بذلك انسحاب قوات الاحتلال الأجنبية واحترام سيادة واستقلال جميع بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط وسلامتها الإقليمية، وحق الشعوب في تقرير المصير، وتدعو، لذلك، الى الامتثال التام لمبادئ عدم التدخل وعدم التعرض وعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها، وعدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة؛

"٣ - تشيد بالجهود التي تبذلها بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط لمواصلة المبادرات والمفاوضات، وكذلك باتخاذ تدابير تعزز بناء الثقة والأمن ونزع السلاح في المنطقة، وتشجع تلك البلدان على مواصلة بذل تلك الجهود؛

"٤ - تقر بأن إزالة أوجه التفاوت الاقتصادية والاجتماعية بين مستويات التنمية وكذلك العراقيل الأخرى في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ستسهم في تعزيز السلم والأمن والتعاون فيما بين بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط؛

"٥ - تشجع بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط على مواصلة تعزيز تعاونها في مواجهة الأنشطة الإرهابية، التي تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن والاستقرار في المنطقة، وبالتالي لتحسن في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة؛

"٦ - تحيط علما بالنتائج التي توصل اليها المؤتمر العاشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز، المعقود في جاكارتا في الفترة من ١ الى ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ بشأن منطقة البحر الأبيض المتوسط^(٣)؛

(٣) A/47/675-S/24816، المرفق؛ انظر الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة السابعة والأربعون، ملحق تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، الوثيقة S/24816.

"٧ - تحيط علماً أيضاً "بوثيقة هلسنكي لسنة ١٩٩٢ - تحديات التغيير"^(٤) المعتمدة في تموز/يوليه ١٩٩٢ والتي اتفق بموجبها رؤساء دول أو حكومات الدول المشاركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، في جملة أمور، على توسيع نطاق تعاونهم وحوارهم مع دول البحر الأبيض المتوسط غير المشاركة في المؤتمر من أجل تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كوسيلة لتدعيم الاستقرار في المنطقة بغية تقريب الفجوة في مجال الرخاء بين أوروبا وجيرانها في منطقة البحر الأبيض المتوسط وحماية النظم الإيكولوجية لتلك المنطقة؛

"٨ - تشير إلى القرارات التي اتخذها المؤتمر الوزاري الثاني لبلدان غربي البحر الأبيض المتوسط، المعقود في مدينة الجزائر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، والقرار المتعلق بمؤتمر القمة المقبل لبلدان غربي البحر الأبيض المتوسط المقرر عقده في مدينة تونس؛

"٩ - تشير أيضاً إلى الإعلان الذي اعتمده المجلس الرئاسي لاتحاد المغرب العربي، المعقود في مدينة تونس في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠^(٥)؛

"١٠ - تشير كذلك إلى إعلان المجلس الأوروبي بشأن العلاقات بين أوروبا والمغرب^(٦)، الصادر في لشبونة في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٢، والذي يبرز آراء الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها بشأن المبادئ والتدابير الكفيلة بتعزيز الاستقرار والأمن وتشجيع إحراز تقدم في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المنطقة؛

"١١ - تحيط علماً بالتقرير الختامي للندوة الدولية المعنية بمستقبل منطقة البحر الأبيض المتوسط، المعقودة في ٤ و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢؛

"١٢ - تحيط علماً أيضاً بالحلقة الدراسية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، بشأن البحر الأبيض المتوسط، المعقودة في فاليتا في الفترة من ١٧ إلى ٢١ أيار/مايو ١٩٩٣، فضلاً عن

(٤) A/47/361-S/24370، المرفق؛ انظر الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة السابعة والأربعون، ملحق تشرين الأول/أكتوبر، وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، الوثيقة S/24816.

(٥) A/45/110.

(٦) A/47/310، المرفق.

الحلقتين الدراسيتين المعقودتين تحت رعاية اتحاد غربي أوروبا في مدريد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ وفي روما في آذار/مارس ١٩٩٣، اللتين تناولتا على الترتيب الأمن والتعاون في منطقة غربي البحر الأبيض المتوسط والبعد الجنوبي للأمن الأوروبي؛

"١٣ - يُذَكَّرُ بنتائج وتوصيات المؤتمر البرلماني الدولي الأول المعني بالأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط^(٧)، المعقود في ملقا في الفترة من ١٥ إلى ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٢، والذي اثبتت عنه، في جملة أمور، عملية تعاون ذات طابع عملي تزداد قوة واتساعا بصورة تدريجية، وتولد زخما إيجابيا لا رجعة فيه، وتيسر تسوية المنازعات؛

"١٤ - تشجع استمرار التأييد الواسع النطاق من بلدان البحر الأبيض المتوسط لعقد مؤتمر للأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وكذلك المشاورات الاقليمية الجارية بهدف تهيئة الظروف الملائمة لعقده؛

"١٥ - تطلب الى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن وسائل تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط؛

"١٦ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والأربعين البند المعنون "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط".

٦ - وفي الجلسة ٢٤، المعقودة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر عرض ممثل الجزائر ، باسم مقدمي مشروع القرار، مشروع قرار منقح (A/C.1/48/L.43/Rev.1) انضمت إلى مقدميه فيما بعد سلوفينيا وكرواتيا. ويتضمن مشروع القرار A/C.1/48/L.43/Rev.1 التغييرات التالية:

(أ) استعيض عن الفقرة ٥ من مشروع القرار بما يلي:

"٥ - تشجع بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط على مواصلة تعزيز تعاونها في مواجهة الأنشطة الإرهابية، التي تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن والاستقرار في المنطقة، وبالتالي للتحسن في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة؛"

(٧) انظر A/C.1/47/8، التذييل.

(ب) وأضيفت الفقرة الجديدة التالية ٨ إلى منطوق القرار:

"٨ - تحيط علماً كذلك بالاشارات الواردة في الفقرتين ٣٧ و ٣٨ فيما يتعلق بمنطقة البحر الأبيض المتوسط في البلاغ المشترك الصادر عن اجتماع رؤساء حكومات الكمنولث المعقود في قبرص بين ٢١ و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣؛" (A/48/564 ، المرفق).

وأعيد ترقيم الفقرات التالية تبعاً لذلك.

٧ - واعتمدت اللجنة، في جلستها ٢٩ المعقودة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، مشروع القرار A/C.1/48/L.43/Rev.1 دون تصويت (انظر الفقرة ٨).

ثالثاً - توصية اللجنة الأولى

٨ - توصي اللجنة الأولى الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ذات الصلة، بما فيها قرارها ٥٨/٤٧ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢،

وإذ تعيد تأكيد الدور الرئيسي لبلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط في تدعيم وتعزيز السلم والأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط،

وإذ تعترف بالجهود التي تحققت حتى الآن، وبالتصميم الذي تبديه بلدان البحر الأبيض المتوسط على تكثيف عملية الحوار والتشاور بغية حل المشاكل القائمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وإزالة أسباب التوتر وما ينجم عنها من تهديد للسلم والأمن،

وإذ تعترف أيضاً بالطابع الذي لا يتجزأ للأمن في البحر الأبيض المتوسط وبأن تعزيز التعاون فيما بين بلدان البحر الأبيض المتوسط بهدف تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع شعوب المنطقة سيسهم إلى حد كبير في تحقيق الاستقرار والسلم والأمن في المنطقة،

وإذ تعترف كذلك بأن التطورات الإيجابية الجارية في جميع أنحاء العالم، وبخاصة في أوروبا وفي الشرق الأوسط، يمكن أن تسهم في تعزيز إمكانيات توثيق التعاون بين أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط في جميع المجالات،

وإذ تعلم بما حدث مؤخرا من تطورات إيجابية في عملية السلم الجارية في الشرق الأوسط،

وإذ تعرب عن الارتياح إزاء الوعي المتزايد بالحاجة الى بذل جهود مشتركة من جانب جميع بلدان البحر الأبيض المتوسط من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي في منطقة البحر الأبيض المتوسط،

وإذ تعيد تأكيد مسؤولية جميع الدول في أن تسهم في استقرار وازدهار منطقة البحر الأبيض المتوسط، والتزام تلك الدول بالامتنثال لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ولأحكام إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة^(٨)،

وإذ تعرب عن قلقها إزاء التوتر المستمر والأنشطة العسكرية المتواصلة في أجزاء من منطقة البحر الأبيض المتوسط، التي تعوق الجهود الرامية الى تعزيز الأمن والتعاون في المنطقة،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن هذا البند^(٩)،

١ - تؤكد من جديد أن الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط متصل اتصالا وثيقا بالأمن الأوروبي وكذلك بالسلم والأمن الدوليين؛

٢ - تعرب عن الارتياح للجهود المتواصلة التي تبذلها بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط للإسهام بفعالية في إزالة جميع أسباب التوتر في المنطقة وفي إيجاد حلول عادلة ودائمة للمشاكل المستمرة في المنطقة بالوسائل السلمية، لتضمن بذلك انسحاب قوات الاحتلال الأجنبية واحترام سيادة واستقلال

(٨) القرار ٢٦٢٥ (د - ٢٥)، المرفق.

(٩) A/48/514 و Add.1.

جميع بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط وسلامتها الإقليمية، وحق الشعوب في تقرير المصير، وتدعو، لذلك، الى الامتثال التام لمبادئ عدم التدخل وعدم التعرض وعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها، وعدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة؛

٣ - تشيد بالجهود التي تبذلها بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط لمواصلة المبادرات والمفاوضات، وكذلك باتخاذ تدابير تعزز بناء الثقة والأمن ونزع السلاح في المنطقة، وتشجع تلك البلدان على مواصلة بذل تلك الجهود؛

٤ - تقر بأن إزالة أوجه التفاوت الاقتصادية والاجتماعية بين مستويات التنمية وكذلك العراقيل الأخرى في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ستسهم في تعزيز السلم والأمن والتعاون فيما بين بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط؛

٥ - تشجع بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط على مواصلة تعزيز تعاونها في مواجهة الأنشطة الإرهابية، التي تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن والاستقرار في المنطقة، وبالتالي لتحسن في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة؛

٦ - تحيط علما بالنتائج التي توصل اليها المؤتمر العاشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز، المعقود في جاكارتا في الفترة من ١ الى ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ بشأن منطقة البحر الأبيض المتوسط^(١٠)؛

٧ - تحيط علما أيضا "بوثيقة هلسنكي لسنة ١٩٩٢ - تحديات التغيير"^(١١) المعتمدة في تموز/يوليه ١٩٩٢ التي اتفق بموجبها رؤساء دول أو حكومات الدول المشاركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، في جملة أمور، على توسيع نطاق تعاونهم وحوارهم مع دول البحر الأبيض المتوسط غير المشاركة في المؤتمر من أجل تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كوسيلة لتدعيم الاستقرار في المنطقة بغية

(١٠) A/47/675-S/24816، المرفق؛ انظر الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة السابعة والأربعون، ملحق تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، الوثيقة S/24816، المرفق.

(١١) A/47/361-S/24370، المرفق؛ انظر الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة السابعة والأربعون، ملحق تشرين الأول/أكتوبر، وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، الوثيقة S/24816، المرفق.

تقريب الفجوة في مجال الرخاء بين أوروبا وجيرانها في منطقة البحر الأبيض المتوسط وحماية النظم الإيكولوجية لتلك المنطقة؛

٨ - تحيط علما كذلك بالاشارات الواردة في الفقرتين ٣٧ و ٣٨ فيما يتعلق بمنطقة البحر الأبيض المتوسط في البلاغ المشترك الصادر عن اجتماع رؤساء حكومات الكمنولث المعقود في قبرص بين ٢١ و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣^(١٢)

٩ - تشير الى القرارات التي اتخذها المؤتمر الوزاري الثاني لبلدان غربي البحر الأبيض المتوسط، المعقود في مدينة الجزائر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، والقرار المتعلق بمؤتمر القمة المقبل لبلدان غربي البحر الأبيض المتوسط المقرر عقده في مدينة تونس؛

١٠ - تشير أيضا الى الإعلان الذي اعتمدته المجلس الرئاسي لاتحاد المغرب العربي، المعقود في مدينة تونس في الفترة من ٢١ الى ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠^(١٣)

١١ - تشير كذلك الى إعلان المجلس الوزاري الأوروبي بشأن العلاقات بين أوروبا والمغرب^(١٤)، الصادر في لشبونة في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٢، والذي يبرز آراء الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها بشأن المبادئ والتدابير الكفيلة بتعزيز الاستقرار والأمن وتشجيع إحراز تقدم في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المنطقة؛

١٢ - تحيط علما بالتقرير الختامي للندوة الدولية المعنية بمستقبل منطقة البحر الأبيض المتوسط، المعقودة في ٤ و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢؛

١٣ - تحيط علما أيضا بالحلقة الدراسية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بشأن البحر الأبيض المتوسط، المعقودة في فاليتا في الفترة من ١٧ الى ٢١ أيار/مايو ١٩٩٣، فضلا عن الحلقتين الدراسيتين المعقودتين تحت رعاية اتحاد غربي أوروبا في مدريد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ وفي روما في آذار/

(١٢) A/48/564، المرفق.

(١٣) A/45/110.

(١٤) A/47/310، المرفق.

مارس ١٩٩٢، اللتين تناولتا على الترتيب الأمن والتعاون في منطقة غربي البحر الأبيض المتوسط والبُعد الجنوبي للأمن الأوروبي؛

١٤ - تذكر بنتائج وتوصيات المؤتمر البرلماني الدولي الأول المعني بالأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط^(١٥)، المعقود في ملقا في الفترة من ١٥ إلى ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٢، الذي انبثقت عنه، في جملة أمور، عملية تعاون ذات طابع عملي تزداد قوة واتساعا بصورة تدريجية، وتولد زخما إيجابيا لا رجعة فيه، وتيسرّ تسوية المنازعات؛

١٥ - تشجع استمرار التأييد الواسع النطاق من بلدان البحر الأبيض المتوسط لعقد مؤتمر للأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وكذلك المشاورات الاقليمية الجارية بهدف تهيئة الظروف الملائمة لعقده؛

١٦ - تطلب الى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن وسائل تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط؛

١٧ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والأربعين البند المعنون "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط".

— — — — —

(١٥) انظر A/C.1/47/8، التذييل.